ISSN E.3006-1024, ISSN P.1817-5880 Vol. 42 issue 69 September . 2026

https:// tge.uobasrah.edu.iq
Journal the gulf economist
مجلة الاقتصادي الخليجي

Scenario Analysis of Macroeconomic Stability for the Iraqi Economy in the Face of the Strait of Hormuz Shock, 2024–2026

سيناريوهات الاستقرار الاقتصادي الكلي في العراق في مواجهة صدمة مضيق هرمز للمدة 2026–2024

Dr : Basima kzar Hassan **أ. م. د. باسمة كزار حسن**

Center for Basra and Arab Gulf Studies, University of Basra

مركز دراسات البصرة والخليج العربي جامعة البصرة

Email: basima.hasan@uobasrah.edu.iq, ORCID: https://orcid.org/0000-0002-9298-0784

Abstract

This study examines the impact of a severe quantity shock the near-total halt of Iraqi oil exports through the Strait of Hormuz on macroeconomic stability in Iraq during 2026. The Iraqi economy is overwhelmingly oil-dependent, with oil revenues constituting approximately 85–90% of total government revenues and more than 90% of total exports, making it exceptionally susceptible to external shocks

The findings indicate that the near-total halt of oil exports through the Strait of Hormuz precipitated acute imbalances in public finances and the balance of payments, regardless of the concurrent rise in global oil prices from which Iraq could not benefit given the export halt. The study recommends the adoption of economic diversification policies and the establishment of financial stabilization mechanisms to mitigate economic vulnerability.

Keywords:

Quantity Shock; Strait of Hormuz; Oil Export Disruption; Macroeconomic Stability; Iraqi Economy.

المستخلص: يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر الصدمات الخارجية المزدوجة، المتمثلة بتقلبات أسعار النفط وإمكانية تعطّل الإمدادات عبر مضيق هرمز، على الاستقرار الاقتصادي الكلي في العراق خلال عام 2026. يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل شبه كلي على النفط، حيث تمثل الإيرادات النفطية نحو 85–90% من الإيرادات الحكومية وأكثر من 90% من الصادرات، مما يجعله شديد الحساسية للصدمات الخارجية .

اعتمد البحث على التحليل الوصفي والكمي المبسط لبناء خمسة سيناريوهات (سيناريو الأساس، سيناريو الأزمة، وثلاثة سيناريوهات للطوارئ)، ، ويخلص إلى أن التعرض المتزامن لصدمة نفطية واضطراب في مضيق هرمز قد يؤدي إلى اختلالات حادة في المالية العامة وميزان المدفوعات. ويوصي البحث بتبني سياسات تنويع اقتصادي وإنشاء أدوات استقرار مالي لتقليل الهشاشة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية

صدمات خارجية مزدوجة؛ تقلبات أسعار النفط؛ مضيق هرمز؛ استقرار اقتصادي كلي؛ الاقتصاد العراقي.

المقدمة

يمثل الاقتصاد العراقي حالة فريدة في أدبيات الاقتصاد الكلي كونه اقتصاداً ريعياً يعتمد بشكل شبه كامل على عوائد النفط الخام، حيث تشير البيانات الرسمية إلى أن الإيرادات غير النفطية لا تتجاوز 12% من إجمالي الإيرادات العامة. هذا الهيكل يجعل الاقتصاد شديد الحساسية لأي صدمة تطال كمية النفط المصدَّرة، بصرف النظر عن اتجاه حركة الأسعار العالمية في الوقت نفسه.

تشير البيانات الرسمية الصادرة عن شركة تسويق النفط العراقية (SOMO) إلى أن إجمالي الصادرات النفطية العراقية بلغ في عام 2025 نحو 1,243,496,885 برميلاً، بمتوسط يومي بلغ 3.45 مليون برميل يومياً، مقارنة بـ1,234,294,152 برميلاً عام 2024. كما بلغت إيرادات النفط للمدة من آذار إلى كانون الأول 2025 نحو 69.41 مليار دولار.

في آذار 2026، تعرّض العراق لصدمة كمية غير مسبوقة تمثلت في توقف شبه كامل للصادرات النفطية عبر مضيق هرمز، إثر اندلاع الحرب في إيران وإغلاق المضيق فعلياً. فقد انخفض الإنتاج في محافظة البصرة من 3.1 مليون برميل يومياً إلى نحو 900 ألف برميل فقط، أي بنسبة انخفاض بلغت 70%، كما أعلنت شركة نفط البصرة الحكومية توقف الصادرات بشكل كامل. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الصدمة، على خلاف الصدمات النفطية التقليدية التي تنشأ عادة من تقلب الأسعار العالمية، هي صدمة في الكمية المصدَّرة حصراً، ناجمة عن عامل جيوسياسي (إغلاق ممر التصدير) وليست ناجمة عن انهيار الطلب العالمي أو تراجع الأسعار.

تضع هذه الصدمة الاقتصاد العراقي أمام اختبار حقيقي لقدرته على الصمود، وتثير تساؤلات جوهرية حول فعالية آليات الموازنة التقليدية (الاحتياطي النقدي، الاقتراض، ترشيد الإنفاق) في امتصاص صدمة بهذا الحجم، خاصة في ظل هيكل إنفاق جامد، إذ تشير البيانات إلى أن الرواتب والمعاشات والدعم تمثل نحو 73% من إجمالي الإيرادات النفطية.

مشكلة البحث

تتمثل الإشكالية الرئيسة في التساؤل المركزي التالي: كيف يمكن للاقتصاد العراقي أن يحقق الاستقرار الاقتصادي الكلي في مواجهة صدمة كمية حادة ناجمة عن إغلاق مضيق هرمز وتوقف شبه كامل للصادرات النفطية؟ وما هي السيناريوهات البديلة لإدارة الموازنة العامة في ظل هذا التوقف؟ ويتفرع عن هذا التساؤل المركزي الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما حجم الفجوة التمويلية الشهرية الناجمة عن توقف الصادرات النفطية؟
2. كم شهراً يمكن للاحتياطي النقدي الحالي سد هذه الفجوة في ظل سيناريوهات مختلفة؟
3. ما هي السيناريوهات البديلة لاستراتيجية الموازنة العامة (خفض الإنفاق، الاقتراض، ترشيد الدعم، تعويم العملة)؟

4. أي من هذه السيناريوهات أقل ضرراً على النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة والفئات الهشة؟
5. ما هي التوصيات السياساتية القابلة للتطبيق فوراً لصناع القرار في العراق؟

أهمية البحث

أولاً: الأهمية الأكاديمية (النظرية)

تكمن الأهمية الأكاديمية لهذا البحث في أن معظم الأدبيات الاقتصادية التي تناولت الصدمات النفطية ركّزت تاريخياً على صدمات الأسعار، في حين ظلت صدمات الكمية الناجمة عن أحداث جيوسياسية - كإغلاق ممرات التصدير - أقل حضوراً في الدراسات التطبيقية على الاقتصادات الريعية، رغم أنها قد تكون أشد أثراً من صدمات الأسعار كما تُظهر حالة العراق في آذار 2026. كما أن دراسة حالة اقتصاد ريعي أحادي الاعتماد كالاقتصاد العراقي في مواجهة صدمة كمية حادة توفر حالة تطبيقية نادرة لاختبار مفاهيم الصمود الاقتصادي (Economic Resilience) في بيئة شديدة الهشاشة.

ثانياً: الأهمية التطبيقية (السياساتية)

تنبع الأهمية التطبيقية لهذا البحث من التوقيت الحرج الذي يمر به الاقتصاد العراقي، إذ يواجه صناع القرار (وزارة المالية، البنك المركزي، وزارة النفط) ضغطاً فعلياً وآنياً لاتخاذ قرارات مصيرية بشأن إدارة الموازنة العامة في ظل توقف شبه كامل للصادرات النفطية، وسط غياب أدوات تحليلية كمية واضحة تقارن بين البدائل المتاحة (خفض الإنفاق، الاقتراض، تعويم العملة) من حيث كلفتها الاقتصادية والاجتماعية النسبية.

ثالثاً: الأهمية الإقليمية

تمتد أهمية هذا البحث إلى ما هو أبعد من الحالة العراقية، كون عدداً من الاقتصادات الريعية في منطقة الخليج والشرق الأوسط تشترك في مستوى مرتفع من الاعتماد على ممرات تصدير نفطية محدودة، وعلى رأسها مضيق هرمز تحديداً، ما يجعل نتائج هذا البحث ذات دلالة أوسع لفهم مخاطر التركز الجغرافي في قنوات التصدير على الاستقرار الاقتصادي الكلي لاقتصادات مشابهة.

فرضيات البحث

صيغت فرضيات البحث بشكل موحد وقابل للاختبار الكمي المباشر على النحو الآتي:

H1 يُفترض أن تتراوح الفجوة التمويلية الشهرية الناجمة عن توقف الصادرات النفطية بين 6-8 مليارات دولار شهرياً.

H2 يُفترض أن الاحتياطي النقدي الحالي (97.4 مليار دولار) لن يكفي لأكثر من 12-15 شهراً في ظل استمرار توقف الصادرات دون أي إجراءات تصحيحية.

H3 يُفترض أن يكون سيناريو "خفض الإنفاق الجاري بنسبة 40% + الاقتراض الداخلي" الأقل ضرراً على الاستقرار الكلي مقارنة بسيناريو تعويم العملة أو خفض الدعم بشكل كامل.

H4 يُفترض وجود علاقة طردية بين سرعة الاستجابة السياسية (إعلان موازنة طوارئ خلال 30 يوماً) وقدرة الاقتصاد على تجنب الركود العميق.

أهداف البحث

الهدف الرئيس :تحليل سيناريوهات تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في العراق في ظل الصدمة المزدوجة (النفط + مضيق هرمز).

الأهداف الفرعية:

1. قياس حجم الفجوة التمويلية الناجمة عن توقف الصادرات النفطية.
2. تقدير المدة الزمنية التي يمكن للاحتياطي النقدي تحملها.
3. تصميم ومحاكاة 5 سيناريوهات للموازنة العامة (سيناريو الأساس، سيناريو الأزمة، وثلاثة سيناريوهات طوارئ).
4. مقارنة السيناريوهات من حيث التأثير على النمو، التضخم، البطالة، والفئات الهشة.
5. تقديم توصيات سياساتية محددة وقابلة للتطبيق.

حدود البحث

الحدود الزمنية: مدة ما قبل الصدمة: 2024-2025 (كمدة اساسية) مدة الصدمة: مارس 2026 - ديسمبر 2026 (محاكاة).

الحدود المكانية العراق (الاقتصاد الكلي الوطني)، مع إشارات للسياق الإقليمي (مضيق هرمز، الخليج).

الحدود الموضوعيةيشمل: الناتج المحلي، الإيرادات النفطية، الاحتياطي النقدي، الإنفاق العام، سعر الصرف، التضخم، البطالة.

الحدود البشرية يغطي جميع السكان من حيث التأثيرات الكلية، مع تركيز خاص على الفئات الهشة.

سابعاً: منهجية البحث

اعتمد البحث على منهجية مختلطة تجمع بين:

المنهج الوصفي : لتشخيص واقع الاقتصاد العراقي .

التحليل الكمي:قياس حجم الفجوة التمويلية، تقدير استنزاف الاحتياطي، محاكاة السيناريوهات 70% .

التحليل النوعي :تحليل سياسات الموازنة البديلة، تقييم جدوى الاقتراض، تحليل السياق السياسي30%.

الأداة الرئيسة: نموذج محاكاة السيناريوهات يعتمد على العلاقات المحاسبية المالية الكلية. بسبب صعوبة توفر بيانات آنية دقيقة لعام 2026، تم اعتماد: نموذج محاكاة مبسط قائم على العلاقات الاقتصادية بين النفط، الإيرادات، العجز، والنمو.

مصادر البيانات

تم الاعتماد على بيانات من:

- البنك الدولي (World Bank, 2025–2024)
- صندوق النقد الدولي (IMF, 2024)

- وزارة النفط العراقية
- تقارير OPEC
- الجهاز المركزي للإحصاء .

يفصّل هذا القسم منهجية البحث ومصادر البيانات وأدوات التحليل المشار إليها إجمالاً أعلاه، تمهيداً لعرض الإطار النظري والدراسات السابقة ثم النموذج التحليلي المقترح.

ثامناً :تفصيل منهجية البحث

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل السيناريوهات، حيث تم جمع البيانات المتعلقة بالاقتصاد العراقي من مصادرها الرسمية، وتحليلها، ثم بناء نموذج محاكاة لسيناريوهات الاستقرار الكلي في ظل أزمة مضيق هرمز.

ثامناً 1-مصادر البيانات

اعتمد البحث على مجموعة من المصادر الرسمية والدولية الموثوقة لتوفير بيانات شاملة عن مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق.

ثامناً 2-أدوات التحليل

تم استخدام الأدوات التالية:

1. نموذج محاكاة السيناريوهات :(Scenario Simulation Model) لتحليل الفجوة التمويلية واستنزاف الاحتياطي
2. التحليل الوصفي :لتحليل هيكل الإيرادات والنفقات.
3. المقارنة :لمقارنة السيناريوهات المختلفة من حيث التأثيرات المتوقعة.

الدراسات السابقة حول الاقتصاد العراقي والصدمات النفطية والجيوسياسية.

جدول (1): ملخص الدراسات والتقارير السابقة ذات الصلة والفجوة البحثية

الدراسة	الموضوع	النتائج الرئيسة	الفجوة التي يسدها بحثنا
صندوق النقد الدولي(2025)	تقرير المادة الرابعة للعراق	تحديات هيكلية: بطالة، قطاع مصرفي ضعيف، فساد	لم يتناول صدمة إغلاق مضيق هرمز
البنك الدولي(2025)	مرصد الاقتصاد العراقي	انكماش الناتج المحلي 3.8% في النصف الأول 2025	لم يحلل سيناريوهات الطوارئ
وزيرة المالية(2025)	تقرير/إعلان حكومي رسمي (وليس دراسة أكاديمية)	نمو غير نفطي 5% في 2024	لم يتناول أزمة 2026
حسن(2024)	أثر صدمات النفط على الموازنة	علاقة سببية أحادية من النفط إلى الإيرادات	استخدم بيانات حتى 2020 فقط
Baumeister, Peersman (2010)Van Robays &	التمييز النظري بين صدمات العرض (الكمية) وصدمات الطلب النفطية	الدول المصدّرة الصافية للطاقة لا تتأثر سلباً (وأحياناً تستفيد) من صدمة عرض ترفع الأسعار، لكن الأثر يختلف جذرياً عن صدمة تخفض الكمية	دراسة نظرية عبر دول صناعية متعددة دون التطرق لحالة اقتصاد ريعي منفرد يواجه توقفاً شبه كامل للتصدير كالعراق

		المصدَّرة فعلياً كما في حالتنا	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير صندوق النقد الدولي (2025)، والبنك الدولي (2025)، والدراسات السابقة ذات الصلة.

فجوة البحث : تشير مراجعة الأدبيات إلى محدودية الدراسات التي تناولت الصدمات الكمية المرتبطة بالعوامل الجيوسياسية، خاصة في حالة الاقتصاد العراقي". لا توجد دراسة سابقة حللت سيناريوهات الاستقرار الكلي للعراق في ظل صدمة كمية (توقف الصادرات) مقترنة بإغلاق مضيق هرمز. هذا البحث يسد هذه الفجوة.

- تشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أن النمو الاقتصادي في العراق يرتبط بشكل مباشر بأسعار النفط
- تؤكد الدراسات أن الاقتصاد العراقي يواجه تباطؤًا عند انخفاض أسعار النفط أو قيود الإنتاج .
- تشير بيانات البنك الدولي إلى ضعف الإيرادات غير النفطية، مما يعزز الهشاشة الاقتصادية .

المبحث الأول: الاقتصاد الكلي والصدمات الخارجية

1.1مفهوم الأداء الاقتصادي الكلي ومؤشراته

1.1.1تعريف الأداء الاقتصادي الكلي

يشير مفهوم الأداء الاقتصادي الكلي إلى نتائج الأنشطة الاقتصادية على المستوى الوطني خلال فترة زمنية محددة، ويعكس مدى قدرة الاقتصاد على تحقيق أهدافه الرئيسة المتمثلة في النمو الاقتصادي، استقرار الأسعار، خفض البطالة، وتوازن ميزان المدفوعات(Mankiw, 2019).

في سياق الاقتصادات الريعية، يُعرَّف الأداء الاقتصادي الكلي بأنه قدرة الدولة على إدارة إيراداتها النفطية بشكل يحقق الاستدامة المالية والتنويع الاقتصادي مع تقليل التقلبات الدورية.(Beblawi, 1987) .

1.1.2المؤشرات الرئيسة للأداء الاقتصادي الكلي

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي(GDP)

يمثل القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود الدولة. تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الناتج المحلي الحقيقي للعراق تقلص بنسبة 3.8% في النصف الأول من عام 2025 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، بعد انخفاض قائم على النفط بنسبة 1.5% في عام 2024.

ثانياً: معدل التضخم

يمثل المعدل الذي ترتفع به المستوى العام للأسعار. انخفض التضخم في العراق خلال النصف الأول من عام 2025 إلى 1.5% وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي (IMF, 2025)، مدعوماً بانخفاض أسعار السلع العالمية وضعف الطلب المحلي.

ثالثاً: معدل البطالة

تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن معدل البطالة في العراق بلغ 13.5% في عام 2024/2023، بينما يبلغ معدل مشاركة القوى العاملة 38% فقط، وهو منخفض مقارنة بالمعدلات الإقليمية، وتشارك النساء بنسبة 13.6% فقط، وهي من أدنى النسب في العالم.

رابعاً: عجز الموازنة العامة

بلغ عجز الموازنة العراقية خلال الأشهر الـ11 الأولى من عام 2025 حوالي 13 تريليون دينار وفقاً لبيانات وزارة المالية العراقية (2025)، متجاوزاً بكامل عجز عام 2024 البالغ 9.7 تريليون دينار.

خامساً: رصيد الاحتياطي النقدي الأجنبي

انخفضت احتياطيات العراق من النقد الأجنبي، وفقاً لبيانات البنك المركزي العراقي (2023-2026)، إلى 97.4 مليار دولار بنهاية عام 2025، مقارنة بـ 100.37 مليار دولار في عام 2024، و111.74 مليار دولار في عام 2023.

1.1.3محددات الأداء الاقتصادي الكلي في الاقتصادات الريعية

تتميز الاقتصادات الريعية بمحددات خاصة للأداء الاقتصادي الكلي، أهمها (Beblawi, 1987; Mahdavy, 1970):

1. الاعتماد على الريع النفطي :أكثر من 90% من الإيرادات العامة تأتي من النفط.
2. تقلبات أسعار النفط :تؤدي إلى تقلبات حادة في الإيرادات والإنفاق.
3. هيمنة القطاع العام :القطاع العام هو المحرك الرئيس للاقتصاد.
4. ضعف القطاع المصرفي :يعاني القطاع المصرفي العراقي من ضعف هيكلي كما أشار صندوق النقد الدولي.

1.2الصدمات النفطية: الأنواع، المصادر، آليات الانتقال

1.2.1تعريف الصدمة النفطية

تعرف الصدمة النفطية بأنها تغير مفاجئ وغير متوقع في سعر النفط أو كميته المتاحة في الأسواق العالمية، يؤدي إلى تأثيرات كبيرة على الاقتصادات الوطنية والعالمية (Hamilton, 1983).

1.2.2أنواع الصدمات النفطية

أولاً: الصدمة السعرية(Price Shock)

تحدث عندما يتغير سعر النفط العالمي بشكل مفاجئ. على سبيل المثال، انخفض متوسط سعر خام برنت إلى حوالي 69 دولاراً للبرميل في الربع الثاني من عام 2025، مقارنة بـ 81 دولاراً في الفترة نفسها من عام 2024 .وقد قدر صندوق النقد

الدولي أن سعر النفط الذي يحتاجه العراق لتحقيق تعادل موازنة عام 2024 قد ارتفع إلى 84 دولاراً للبرميل مقارنة بـ 54 دولاراً في عام 2020.

ثانياً: الصدمة الكمية(Quantity Shock)

تحدث عندما تتغير كمية النفط المتاحة في الأسواق العالمية. هذا هو ما حدث للعراق في مارس 2026، حيث توقف التصدير عبر مضيق هرمز بشكل شبه كامل.

ثالثاً: صدمة الكمية (Quantity Shock) عبر مضيق هرمز

تحدث صدمة الكمية عندما تنخفض الكمية المصدَّرة من سلعة أساسية بشكل حاد لأسباب لوجستية أو جيوسياسية، بصرف النظر عن اتجاه حركة سعرها العالمي في الوقت نفسه؛ وتُظهر الأدبيات أن الاقتصادات المصدِّرة الصافية للطاقة تستجيب لصدمات العرض (الكمية) بشكل مختلف جذرياً عن استجابتها لصدمات الطلب (Baumeister, Peersman & Van Robays, 2010). هذا ما حدث للعراق في آذار 2026، حيث توقفت الصادرات النفطية عبر مضيق هرمز بشكل شبه كامل (صدمة كمية)، في حين لم يكن بمقدور العراق الاستفادة من الارتفاع المتزامن في سعر النفط عالمياً بسبب توقف التصدير أصلاً؛ أي أن الصدمة التي تحمّلها الاقتصاد العراقي فعلياً هي صدمة كمية بحتة، رغم تزامنها مع بيئة أسعار عالمية مرتفعة لم يستفد منها. ويُشار هنا إلى أن ارتفاع السعر العالمي المتزامن ليس بحد ذاته "صدمة" منفصلة، بل هو أثر متوقع لقانون العرض والطلب الناجم عن انخفاض المعروض عالمياً؛ ومن ثم فإن الصدمة التي يستحق تحليلها هي صدمة الكمية وحدها، لا اجتماع صدمتين مستقلتين.

1.2.3آليات انتقال الصدمات النفطية إلى الاقتصاد الكلي

أولاً: قناة الإيرادات العامة(Public Revenue Channel)

انخفضت الإيرادات النفطية خلال الأشهر الـ11 الأولى من عام 2025 إلى 100 تريليون دينار، بانخفاض 16% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024 التي بلغت 119 تريليون دينار.

ثانياً: قناة الإنفاق العام(Public Spending Channel)

انخفض إجمالي الإنفاق بنسبة 7% فقط (حوالي 10 تريليون دينار)، وهي نسبة أقل بكثير من نسبة انخفاض الإيرادات (16%)، حيث انخفض الإنفاق التشغيلي بنسبة 6%، بينما انخفض الإنفاق الاستثماري بحوالي 2.7 تريليون دينار.

ثالثاً: قناة سعر الصرف

انخفاض الإيرادات الدولارية يقلل من قدرة البنك المركزي على الدفاع عن سعر الصرف.

رابعاً: قناة التضخم

انخفاض قيمة العملة وارتفاع تكاليف الاستيراد يؤدي إلى تضخم مستورد.

1.2.4مراجعة الأدبيات

أشار صندوق النقد الدولي في تقرير المشاورات بموجب المادة الرابعة لعام 2025 إلى أن العراق يواجه تحديات هيكلية مستمرة، بما في ذلك البطالة المرتفعة، والحضور المفرط للدولة، والقطاع المصرفي الضعيف، والفساد، وقطاع الكهرباء غير الفعال.

كما أشار صندوق النقد إلى أن التوسع السريع في الإنفاق وقيود التمويل الناشئة أدت إلى تراكم المتأخرات في عام 2024، وهذه التحديات تتفاقم الآن بسبب انخفاض أسعار النفط في بيئة عالمية شديدة عدم اليقين.

1.3مضيق هرمز: الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية

1.3.1أهمية مضيق هرمز الاستراتيجية

يعد مضيق هرمز الممر الملاحي الأكثر أهمية في العالم، حيث يمر عبره حوالي 20% من النفط العالمي. وأي اضطراب في المضيق يؤثر على أسعار النفط العالمية وإمدادات الطاقة.

1.3.2تأثير إغلاق المضيق على العراق

يعتمد العراق بشكل شبه كامل على موانئ البصرة ومياه الخليج لتصدير نفطه. فمع إغلاق مضيق هرمز فعلياً بسبب الحرب في إيران، توقفت الصادرات النفطية العراقية بشكل شبه كامل. ووفقاً لتصريحات رسمية، انخفض الإنتاج في محافظة البصرة من 3.1 مليون برميل يومياً إلى حوالي 900 ألف برميل فقط، أي بنسبة انخفاض بلغت 70.% كما أعلنت شركة نفط البصرة الحكومية توقف الصادرات بشكل كامل.

1.3.3جهود إعادة توجيه الصادرات

في محاولة للتعامل مع الأزمة، أبرمت العراق اتفاقاً مفاجئاً مع سوريا لتصدير النفط براً عبر ناقلات إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط .ويعتبر هذا الإجراء "حلولاً مؤقتة ضرورية" في إطار "استراتيجية أوسع لإدارة الأزمات على المدى القصير". لكن هذا الحل يواجه قيوداً كبيرة: فهو محدود النطاق، ومكلف اقتصادياً، وغير فعال مقارنة بالتصدير عبر الأنابيب أو البحر.

1.4آليات الصمود الاقتصادي

1.4.1تعريف الصمود الاقتصادي(Economic Resilience)

يعرف الصمود الاقتصادي بأنه قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات والتعافي منها بسرعة، مع الحفاظ على وظائفه الأساسية وهيكله الإنتاجي.(Rose, 2007)

1.4.2آليات الصمود قصيرة المدى

أولاً: الاحتياطي النقدي الأجنبي(Foreign Reserves)

يمثل المصدر الرئيس لتمويل أي عجز طارئ في الموازنة. بلغ الاحتياطي النقدي العراقي 97.4 مليار دولار بنهاية عام 2025. ينبغي أن تكون لدى الحكومة أموال كافية حتى منتصف مايو 2026 بدون مبيعات نفطية جديدة، وبعد ذلك سيتعين عليها الاقتراض.

ثانياً: الاقتراض الداخلي(Domestic Borrowing)

لجأت الحكومة إلى زيادة الاقتراض الداخلي لسد العجز المتزايد، حيث اقترضت الحكومة حوالي 35 تريليون دينار على مدى ثلاث سنوات.

ثالثاً: ترشيد الإنفاق الجاري(Spending Rationalization)

قدمت الحكومة إجراءات مالية طارئة بدءاً من ديسمبر 2025، شملت تخفيض بدلات الدرجات العلمية (المخصصات المالية الإضافية الممنوحة للموظفين الحاصلين على شهادات عليا كالماجستير والدكتوراه) ورفع الرسوم الجمركية.

المبحث الثاني: واقع الاقتصاد العراقي قبل الصدمة (2024-2025)

2.1هيكل الاقتصاد العراقي: صدمة النفط: أسبابها وتأثيرها على الإيرادات والنمو

ولتقييم مدى هشاشة الاقتصاد العراقي وقدرته على الصمود أمام أي صدمة خارجية، لابد أولاً من تشريح هيكله البنيوي. يُصنف الاقتصاد العراقي كنموذج أصيل للاقتصاد الريعي، حيث يظل النفط المصدر المهيمن على الإيرادات العامة، في حين تبقى الإيرادات غير النفطية هامشية. يتجلى هذا الاعتماد الهيكلي بوضوح في **جدول (2)**الذي يُظهر أن الإيرادات النفطية شكلت نحو 91% من إجمالي الإيرادات خلال عامي 2024 و2025، مع انخفاض طفيف في نسبة الاعتماد خلال 2025 نتيجة هبوط أسعار النفط وليس بسبب تنويع حقيقي للإيرادات. هذا التركيز الأحادي يُنتج بنية إنفاق غير مرنة، كما يوضح

جدول (2): هيكل الايرادات في العراق (2025)

السنة	إجمالي الإيرادات (تريليون دينار)	الإيرادات النفطية (تريليون دينار)	الإيرادات غير النفطية (تريليون دينار)	نسبة الإيرادات غير النفطية
2024(11شهراً)	~131	119	~12	~9.2%
2025(11شهراً)	~112	100	~12	~10.7%

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة المالية العراقية (2025، 2026)، وتقارير البنك الدولي(2025)

يظهر الجدول انخفاضاً كبيراً في الإيرادات النفطية بين عامي 2024 و2025 من 119 إلى 100 تريليون دينار، أي بانخفاض نسبته 16%، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض أسعار النفط العالمية حيث بلغ متوسط سعر خام برنت حوالي 69 دولاراً للبرميل في الربع الثاني من 2025 مقارنة بـ 81 دولاراً في الفترة نفسها من 2024.

أما الإيرادات غير النفطية فلم تشهد زيادة تذكر على الرغم من الادعاءات الحكومية بإصلاح الجمارك، حيث ظلت أقل من 12% من إجمالي الإيرادات، مما يؤكد استمرار الاعتماد الهيكلي على النفط ومحدودية تأثير جهود تعبئة الإيرادات غير النفطية

جدول (3): هيكل الإنفاق العام في العراق (2025)

نوع الإنفاق	القيمة التقريبية (تريليون دينار/11 شهراً)	النسبة من إجمالي الإنفاق
الرواتب	~55	53%
المعاشات التقاعدية	~15	14%
الدعم والرعاية الاجتماعية	~6	6%
خدمة الدين	~8	8%
التشغيل والصيانة	~10	10%
الاستثماري	~7	7%
أخرى	~2	2%

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة المالية العراقية (2026)، وتقارير البنك الدولي.(2025)

يكشف الجدول عن هيكل إنفاق جامد للغاية (أي إنفاق يصعب تخفيضه في الأجل القصير لأنه مرتبط بالتزامات ثابتة كالرواتب والمعاشات، وليس إنفاقاً مرناً يمكن تعديله بسهولة استجابةً للصدمات)، حيث تشكل الرواتب وحدها 53% من إجمالي الإنفاق. وعند إضافة المعاشات والدعم، تصل النسبة إلى حوالي 73% من إجمالي الإيرادات النفطية (53%+14%+6%) .هذا الهيكل يفسر لماذا كان خفض الإنفاق محدوداً بنسبة 7% فقط رغم انخفاض الإيرادات بنسبة 16%، حيث أن معظم الإنفاق جامد ويصعب خفضه لأسباب سياسية واجتماعية.

حيث تستأثر الرواتب والمعاشات والدعم بنحو 73% من إجمالي الإنفاق، مما يجعل أي محاولة لتعديل مالي أمام صدمة سعرية أشبه بتعديل هيكل إنفاق شبه ثابت لا يستجيب بسهولة للصدمات. وبالتالي، فإن فهم هذا الواقع الريعي والإنفاقي الجامد هو المدخل الأساسي لتحليل طبيعة "الصدمة" التي سيعانيها الاقتصاد لاحقاً.

بعد تحليل الهيكل الريعي الجامد للاقتصاد العراقي في القسم السابق، يتضح أن أي اختلال في الجانب النفطي سينتج صدمة هيكلية حادة، وليس مجرد تقلبات عابرة. تتجلى هذه الصدمة في ثلاثة مستويات مترابطة: توقف الصادرات، انهيار الإنتاج، واستنزاف الاحتياطي النقدي.

2.2تطور الصادرات النفطية والإيرادات

تُظهر الصادرات النفطية هشاشة واضحة رغم الاستقرار الظاهري قبل الأزمة. فوفقاً لـ جدول (4)، سجلت الصادرات العراقية زيادة طفيفة من 3.38 مليون برميل يومياً في 2024 إلى 3.45 مليون في 2025، مما يوحي باستمرارية التدفق. لكن الصدمة الحقيقية حدثت في مارس 2026، حيث انخفض إنتاج البصرة بشكل حاد من 3.1 مليون إلى 900 ألف برميل يومياً، وتوقفت الصادرات بشكل كامل تقريباً. هذا يعني أن الاقتصاد الذي يعتمد على النفط بنسبة 90% من إيراداته وجد نفسه دون مصدر تمويل رئيسي خلال فترة قصيرة.

جدول (4): الصادرات النفطية والإيرادات (2024-2026)

السنة/الفترة	إجمالي الصادرات (برميل)	المتوسط اليومي (برميل/يوم)	الإيرادات (مليار دولار)
2024(كامل)	1,234,294,152	3.38~مليون	غير محدد
2025(كامل)	1,243,496,885	3.45~مليون	غير محدد
2025(مارس-ديسمبر فقط)	غير محدد	غير محدد	69.41
2026(مارس - أثناء الأزمة)	غير محدد	0.9~مليون (إنتاج)	الصادرات متوقفة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات شركة تسويق النفط العراقية (SOMO)، 2026(، وتقارير البنك الدولي (2025)، وصندوق النقد الدولي.(2025)

يظهر الجدول زيادة طفيفة في الصادرات النفطية بين عامي 2024 و2025 من 3.38 إلى 3.45 مليون برميل يومياً .لكن الأهم هو الصدمة الحادة التي حدثت في مارس 2026، حيث انخفض الإنتاج في البصرة من 3.1 مليون برميل يومياً إلى 900 ألف برميل، وتوقفت الصادرات بشكل كامل.

أما جدول (5) فيوضح أن الصادرات كانت تتركز في أسواق محددة (الصين 33%، الهند 26%)، مما زاد من حساسية العراق لأي اضطرابات جيوسياسية أو لوجستية في تلك الوجهات، لكن أزمة آذار 2026 كانت ذات منشأ خارجي (جيوسياسي) بحت، إذ نتجت عن إغلاق مضيق هرمز بسبب الحرب في إيران، وإن تجلّت آثارها المباشرة في توقف الإنتاج داخل محافظة البصرة.

جدول (5): توزيع الصادرات النفطية العراقية حسب الدول والمناطق المستوردة لعام 2025

الدولة/المنطقة	النسبة المئوية من الصادرات النفطية
الصين	~33%
الهند	~26%
أوروبا	~15%
كوريا الجنوبية	~8%
الولايات المتحدة	~6%
أخرى	~12%

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات التجارة الدولية وتقارير سوق النفط العالمية (Trading Economics, 2025؛ تقارير الطاقة الدولية).

2.3الإنتاج النفطي مقابل حصة أوبك

يكشف جدول (6) الحجم الحاد للصدمة الإنتاجية. ففي يناير 2026، كان الإنتاج العراقي طبيعياً عند 4.15 مليون برميل يومياً، أي أعلى من متوسط 2025 (4.03 مليون). لكن خلال أزمة مارس 2026، انهار إنتاج البصرة وحده بنسبة 70% (من 3.1 مليون إلى 900 ألف برميل يومياً). بما أن البصرة تمثل الجزء الأكبر من الصادرات العراقية، فإن هذا الانهيار يعني توقفاً شبه كامل للمصدر الرئيس لتمويل الاقتصاد الريعي. الصدمة هنا ليست مجرد نقص في الإنتاج، بل هي انهيار شبه كامل للقناة الرئيسة لتمويل الموازنة العامة، بما يضع استمرارية النموذج الريعي القائم على النفط أمام اختبار وجودي حقيقي.

جدول (6): الإنتاج النفطي العراقي(2025-2026)

التاريخ	إنتاج العراق (برميل/يوم)	الملاحظة
متوسط 2025	4.03~مليون	أقل من حصة أوبك+
يناير 2026	4.15~مليون	طبيعي قبل الأزمة
مارس 2026 (أثناء الأزمة)	0.9~مليون (في البصرة)	انخفاض 70%

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات منظمة الأوبك(OPEC) (2025) ، 2026(، وتقارير أسواق الطاقة العالمية.

يظهر الجدول الانخفاض الحاد في الإنتاج أثناء الأزمة. فبينما كان الإنتاج الطبيعي للعراق حوالي 4.15 مليون برميل يومياً في يناير 2026، انخفض إنتاج محافظة البصرة وحدها من 3.1 مليون إلى 900 ألف برميل يومياً .هذا الانخفاض يعادل حوالي 70% من إنتاج البصرة، وهو ما يمثل الجزء الأكبر من الصادرات العراقية.

4 الاحتياطي النقدي الأجنبي

يلاحَظ من جدول (7) أن الاحتياطي النقدي الأجنبي شهد اتجاهاً تنازلياً خطيراً قبل الأزمة، إذ انخفض من 111.74 مليار دولار عام 2023 إلى 97.43 مليار دولار في ديسمبر 2025، أي بخسارة قدرها 12.8% خلال عامين. ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار النفط (من 81$ إلى 69$) وسياسات سحب السيولة النقدية من قبل البنك المركزي.

هذا التراجع يعني أنه عند وقوع الصدمة في مارس 2026، لم يكن لدى العراق هامش أمان كافٍ في احتياطياته. فبينما كان الاحتياطي يغطي سابقاً أكثر من 12 شهراً من الواردات، فإن استمرار النزيف قبيل الأزمة أضعف قدرته على الصمود مقارنة بالسنوات السابقة، وهو ما تؤكده نتائج نموذج المحاكاة لاحقاً (القسم 4.2) والتي تقدّر مدة استنزاف الاحتياطي بالكامل بنحو 14-15 شهراً في حال استمرار الصدمة دون تدخل حكومي، قبل أن يواجه الاقتصاد خطر انهيار سعر الصرف أو التخلف عن سداد الالتزامات.

جدول(7): تطور الاحتياطي النقدي الأجنبي(2025-2023)

التاريخ	الاحتياطي (مليار دولار)	الاحتياطي (تريليون دينار)
2023	111.74	145.26
2024	100.37	130.35
أكتوبر 2025	97.5	126.8
ديسمبر 2025	97.43	126.66

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي–2026) 2023).

يكشف الجدول عن اتجاه تنازلي واضح في الاحتياطي النقدي العراقي، حيث انخفض من 111.74 مليار دولار في عام 2023 إلى 97.43 مليار دولار في نهاية عام 2025، أي بانخفاض قدره حوالي 12.8% خلال عامين.

ويعود هذا الانخفاض إلى عاملين رئيسيين: أولاً، انخفاض أسعار النفط من 81 دولاراً في الربع الثاني من 2024 إلى 69 دولاراً في الفترة نفسها من 2025؛ وثانياً، سياسات سحب السيولة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي والتي تستخدم موارد أجنبية.

2.5 مؤشرات الاقتصاد الكلي

يعد تحليل هيكل الإيرادات والإنفاق والصادرات النفطية والاحتياطي النقدي، يصبح من الضروري فحص مؤشرات الاقتصاد الكلي لفهم حجم التدهور الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي قبل الصدمة. هذه المؤشرات تعكس أزمة متعددة الأبعاد: ركود في النمو، تضخم منخفض (لكنه ناتج عن ضعف الطلب)، وأزمة سوق عمل هيكلي.

جدول (8): مؤشرات الاقتصاد الكلي الأساسية (2023-2025)

المؤشر	2023	2024	النصف الأول 2025
نمو الناتج المحلي الحقيقي(%)	-	-1.5(تقدير بنك دولي)	-3.8
التضخم(%)	4.4	2.6	1.5
معدل البطالة(%)	-	13.5	-
معدل مشاركة القوى العاملة(%)	-	38	-
مشاركة النساء(%)	-	13.6	-
معدل الفقر(%)	-	17.5	-

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (2025)، وصندوق النقد الدولي (2024، 2025).

يظهر الجدول تدهوراً في النمو الاقتصادي، حيث انكمش الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 3.8% في النصف الأول من 2025 .وعلى الرغم من تحسن التضخم (انخفاض إلى 1.5%)، إلا أن هذا التحسن يعكس جزئياً ضعف الطلب المحلي وتباطؤ النشاط الاقتصادي وليس تحسناً هيكلياً.

أما مؤشرات سوق العمل فتكشف عن أزمة هيكلية عميقة: معدل بطالة مرتفع (13.5%)، ومشاركة منخفضة جداً في القوى العاملة (38%)، ومشاركة منخفضة جداً للنساء تحديداً (13.6%)، وهي من أدنى النسب في العالم.

جدول (9): العجز المالي والإنفاق (2024-2025)

المؤشر	2024(11 شهراً)	2024(11 شهراً)	التغير
العجز (تريليون دينار)	9.7	13.0	▲ 34%
العجز (% من الناتج المحلي)	~1.5%	%2.0	-
الإنفاق التشغيلي (تريليون دينار)	~114	%107~	▼ 6%
الإنفاق الاستثماري (تريليون دينار)	~9.7	~7.0	▼ 28%

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة المالية العراقية (2025، 2026)

يوضح الجدول تفاقم العجز المالي بنسبة 34% بين عامي 2024 و2025، من 9.7 إلى 13 تريليون دينار .والأكثر إثارة للقلق هو أن خفض الإنفاق كان محدوداً (7% فقط) رغم انخفاض الإيرادات بنسبة 16%، مما يعني أن الحكومة اعتمدت على الاقتراض الداخلي لسد الفجوة.

2.6 سعر صرف الدينار

(10): تطور سعر الصرف(2024-2025)

التاريخ	2024(11شهراً)	السعر الرسمي (دينار/دولار)	ملاحظات
2024	9.7	1,300	ثابت
2025	~1.5%	1,300	ثابت

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي2024، 2025

حافظ العراق على سعر صرف رسمي ثابت عند 1,300 دينار للدولار، وهو ما يعكس سياسة التثبيت التي يتبعها البنك المركزي. لكن هذه السياسة تستهلك الاحتياطي النقدي، خاصة في أوقات انخفاض الإيرادات النفطية

بناءً على تحليل البيانات السابقة، يمكن تلخيص نقاط الضعف الهيكلية في الاقتصاد العراقي على النحو التالي:

1. الاعتماد المفرط على النفط :الإيرادات غير النفطية تمثل أقل من 12% من إجمالي الإيرادات.
2. جمود الإنفاق :الرواتب والمعاشات والدعم تمثل 73% من الإيرادات النفطية، مما يجعل خفض الإنفاق صعباً.
3. تراجع الاحتياطي :انخفض الاحتياطي النقدي من 111.7 مليار دولار (2023) إلى 97.4 مليار دولار(2025)
4. تدهور النمو :انكماش الناتج المحلي.

المبحث الثالث: منهجية البحث والنموذج المقترح

3.1النموذج التحليلي المقترح

3.1.1المعادلات الأساسية للنموذج

تجدر الإشارة إلى أن المعادلات الآتية ليست نموذجاً تنبؤياً بالمعنى القياسي (Econometric Forecasting Model) يمكن الاعتماد عليه للتنبؤ المستقبلي، وإنما هي متطابقات محاسبية (Accounting Identities) تربط بين متغيرات البحث بعلاقات تعريفية محددة سلفاً (كالإيرادات = السعر × الكمية، والفجوة = الإنفاق - الإيرادات). وتُستخدم هذه المتطابقات لحساب قيمة كل متغير من متغيرات البحث ضمن كل سيناريو بالاعتماد على القيم المُدخلة له، لا لتقدير علاقات سببية أو معلمات إحصائية بين المتغيرات.

أولاً: معادلة الإيرادات النفطية الشهرية:

Text

$$\mathrm{OIL}_{\mathrm{REV}_{\mathrm{monthly}}} = P\mathrm{oil} \times Q\mathrm{export} \times \mathrm{Days}_{\mathrm{in}_{\mathrm{month}}}$$

حيث:

- P_oil = سعر النفط العالمي (برميل/دولار)
- Q_export = كمية التصدير اليومية (برميل/يوم)
- Days_in_month = عدد أيام الشهر (30 يوماً في المتوسط)
- ER = سعر الصرف (ثابت عند 1,300 دينار/دولار) - يُستخدم فقط لتحويل النتائج إلى الدينار لأغراض العرض، وليس ضمن معادلة الإيرادات النفطية بالدولار.

ثانياً: معادلة الإيرادات الكلية:

Text
$\mathrm{TOTAL_{REV}} = \mathrm{OIL_{REV}} + \mathrm{NON_{OIL_{REV}}}$

حيث NON_OIL_REV ≈ 10-12% من TOTAL_REV (بناءً على بيانات 2024-2025).

ثالثاً: معادلة الفجوة التمويلية الشهرية:

Text
$\mathrm{GAP_{monthly}} = \mathrm{EXP_{monthly}} - \mathrm{TOTAL_{REV_{monthly}}}$

حيث:

- EXP_monthly = الإنفاق الشهري (تشغيلي + استثماري).
- إذا كانت GAP موجبة، فهناك عجز يحتاج إلى تمويل.

رابعاً: معادلة استنزاف الاحتياطي:

Text
$\mathrm{RES}t = \mathrm{RES}t - 1 - \mathrm{GAP}t$

حيث RES_t هو الاحتياطي في نهاية الشهر t

خامساً: معادلة المدة الزمنية حتى استنزاف الاحتياطي:

Text
$$Months_{to_{depletion}} = \frac{RES_{initial}}{GAP_{monthly}}$$

3.1.2 متغيرات النموذج

يستند نموذج التحليل إلى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تم تحديدها بالاعتماد على مصادر البيانات الموضحة في الجدول (11)، وتشمل الإيرادات النفطية، الإنفاق العام، سعر الصرف، والاحتياطي النقدي.
وتم اختيار هذه المتغيرات لكونها تمثل القنوات الرئيسة التي تنتقل من خلالها الصدمات النفطية والجيوسياسية إلى الاقتصاد الكلي في العراق، سواء عبر تأثيرها على المالية العامة أو ميزان المدفوعات أو الاستقرار النقدي.

كما تم تحديد العلاقات بين هذه المتغيرات ضمن إطار محاسبي مبسط يعكس طبيعة الاقتصاد الريعي، حيث تعتمد الإيرادات العامة بشكل أساسي على الصادرات النفطية، في حين يتسم الإنفاق العام بدرجة عالية من الجمود، مما يحد من قدرة السياسة المالية على التكيف السريع مع الصدمات.

وبناءً على ذلك، تم استخدام هذه المتغيرات في بناء نموذج محاكاة السيناريوهات لتقدير الفجوة التمويلية، وقياس مدى قدرة الاحتياطي النقدي على امتصاص الصدمات، فضلاً عن تحليل الآثار المحتملة على المؤشرات الاقتصادية الكلية في ظل أوضاع عدم اليقين.

3.1.3متغيرات النموذج وقيمها الأساسية (ما قبل الأزمة)

ولأغراض تطبيق نموذج المحاكاة بشكل عملي، تم تحديد القيم الأساسية للمتغيرات الاقتصادية المستخدمة بالاعتماد على البيانات الفعلية للمدة السابقة للأزمة (2024–2025)، وذلك لضمان أن تعكس هذه القيم الواقع الاقتصادي الحقيقي للاقتصاد العراقي قبل حدوث الصدمة المزدوجة.

وتمثل هذه القيم نقطة الانطلاق (Baseline) التي يُبنى عليها تحليل السيناريوهات اللاحقة، حيث يتم تعديلها وفق افتراضات كل سيناريو لقياس حجم التأثيرات المتوقعة على الفجوة التمويلية، واستنزاف الاحتياطي النقدي، وبقية المؤشرات الاقتصادية الكلية. ويوضح الجدول (13) المتغيرات الأساسية للنموذج وقيمها التقديرية المعتمدة في التحليل.

جدول(13): متغيرات النموذج وقيمها الأساسية (ما قبل الأزمة)

المتغير	الرمز	القيمة الأساسية (ما قبل الأزمة)	المصدر
سعر النفط (دولار/برميل)	P_oil	75	شركة تسويق النفط العراقية (SOMO, 2025)
كمية التصدير (برميل/يوم)	Q_export	3.45مليون	شركة تسويق النفط العراقية (SOMO, 2025)
سعر الصرف (دينار/دولار)	ER	1,300	البنك المركزي العراقي(2025)
الإيرادات الشهرية (مليار دولار)	TOTAL_REV	~7.5	وزارة المالية العراقية(2025)
الإنفاق الشهري (مليار دولار)	EXP_monthly	~8.0	وزارة المالية العراقية(2025)
الاحتياطي النقدي الابتدائي (مليار دولار)	RES_initial	97.43	البنك المركزي العراقي(2025)
الإيرادات غير النفطية (مليار دولار/شهر)	NON_OIL_REV	~0.8	وزارة المالية العراقية(2025)

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى نموذج المحاكاة والمعادلات المحددة في القسم (3.1.1)، بالاعتماد على بيانات وزارة المالية العراقية (2025)، والبنك المركزي العراقي (2025)، وشركة تسويق النفط العراقية(SOMO, 2025) ، فضلاً عن تقارير البنك الدولي (2025) وصندوق النقد الدولي.(2025)

يوضح الجدول (13) المتغيرات الأساسية المعتمدة في نموذج المحاكاة وقيمها التقديرية للفترة السابقة للأزمة(2024–2025w) ويُلاحظ أن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية، حيث يشكل سعر النفط وكمية الصادرات العاملين الحاسمين في تحديد مستوى الإيرادات العامة، مما يعكس طبيعة الاقتصاد الريعي واعتماده المرتفع على القطاع النفطي.

كما تشير البيانات إلى أن الإنفاق العام يفوق في بعض الفترات مستوى الإيرادات، وهو ما يؤدي إلى تسجيل فجوة تمويلية يتم تغطيتها عادة من خلال الاحتياطيات النقدية أو أدوات التمويل الداخلي والخارجي.

ويُعد سعر الصرف ثابتًا نسبيًا خلال مدة الدراسة، مما يعكس سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاسمي، في حين يشكل الاحتياطي النقدي خط الدفاع الرئيس ضد أي صدمات خارجية محتملة.

أما الإيرادات غير النفطية، فهي لا تزال محدودة نسبياً مقارنة بالإيرادات الكلية، وهو ما يبرز تحدياً هيكلياً في تنويع مصادر الدخل وتعزيز الاستدامة المالية. وبشكل عام، توفر هذه القيم الأساس التحليلي الذي يُبنى عليه نموذج السيناريوهات، حيث يتم تعديلها لاحقًا لقياس أثر الصدمات المختلفة على الاستقرار الكلي للاقتصاد.

3.2 نموذج تحليل السيناريوهات لتقدير التأثيرات الاقتصادية الكلية

يهدف هذا الجزء إلى تحليل الأثر المحتمل لأزمة مضيق هرمز على الاقتصاد العراقي من خلال بناء مجموعة من السيناريوهات البديلة التي تعكس مستويات مختلفة من الصدمة الاقتصادية.

ويُعد أسلوب تحليل السيناريوهات من الأدوات المهمة في النمذجة الاقتصادية، خاصة في البيئات التي تتسم بعدم اليقين وتقلبات عالية في أسعار النفط والتوترات الجيوسياسية، كما هو الحال في الاقتصاد العراقي المعتمد بشكل أساسي على العوائد النفطية.

وقد تم تصميم النموذج على أساس مجموعة من الافتراضات الكمية المستمدة من البيانات الفعلية للمدة (2024–2025)، والتي تمثل سيناريو الأساس(Baseline) ، ومن ثم تعديل هذه القيم وفق صدمات مختلفة لتمثيل سيناريوهات الأزمة.

ويركز النموذج على قياس ثلاثة محاور رئيسية: الفجوة التمويلية الشهرية، واستنزاف الاحتياطي النقدي، وقدرة المالية العامة على الاستجابة للصدمات، وذلك بهدف تقديم صورة كمية واضحة عن درجة هشاشة أو مرونة الاقتصاد الكلي العراقي تحت ظروف مختلفة.

وبناءً على ذلك، تم تصميم مجموعة من السيناريوهات لمحاكاة تأثير صدمة الكمية الناجمة عن إغلاق مضيق هرمز على الاقتصاد العراقي، وذلك بالاعتماد على القيم الأساسية للنموذج الموضحة في الجدول (13). وتجدر الإشارة إلى أن الحالتين الأوليين (الوضع قبل الأزمة، وحالة الأزمة دون تدخل) تمثلان واقعاً اقتصادياً فعلياً وليس سيناريوهين افتراضيين، وتُستخدمان كخط أساس ونقطة مرجعية للمقارنة؛ بينما يقتصر مصطلح "السيناريو" بمعناه الدقيق على المسارات الثلاثة اللاحقة (الطوارئ الأول، والثاني، والثالث) التي تمثل خيارات سياساتية مستقبلية بديلة لم تُطبَّق بعد.

ولا بد من الإشارة هنا إلى حدٍّ جوهري في منهجية النموذج: تعامل السيناريوهات الثلاثة (الطوارئ الأول والثاني والثالث) مع الاحتياطي النقدي الأجنبي على أنه مورد متاح بالكامل للحكومة تسحب منه مباشرة لتغطية الفجوة التمويلية، وكأنه ملكية حكومية خالصة. غير أن هذا الافتراض لا يعكس الإطار القانوني الفعلي في العراق؛ إذ يملك البنك المركزي العراقي هذه الاحتياطيات بموجب قانونه، ولا يجوز له تمويل الحكومة أو إقراضها بصورة مباشرة أو غير مباشرة. كما افترض النموذج، في سيناريوَي الأساس والأزمة وسيناريوَي الطوارئ الأول والثاني، ثبات سعر الصرف الرسمي عند 1,300 دينار/دولار رغم استمرار استنزاف الاحتياطي، وهو افتراض غير واقعي على المدى الأطول لأن استمرار السحب من الاحتياطي يضغط عملياً على قدرة البنك المركزي على الدفاع عن سعر الصرف. وعليه، فإن النتائج الكمية المعروضة (لا سيما مدد استنزاف الاحتياطي الطويلة نسبياً في سيناريو الطوارئ الثاني) ينبغي أن تُقرأ كتقدير للحد الأعلى النظري لقدرة الاحتياطي على الاستيعاب، لا كمسار مالي قابل للتنفيذ الفعلي دون تعديل الإطار القانوني والنقدي الحاكم، وهو ما يُسجَّل صراحة كأحد أهم حدود هذه الدراسة. كما تجدر الإشارة إلى أن ما يُطلق عليه "النموذج" في هذين المبحثين هو، بدقة أكبر، إطار محاكاة قائم على متطابقات محاسبية وافتراضات كمية مصمَّمة خصيصاً لحالة الاقتصاد العراقي في هذه المدة الزمنية المحددة (2024-2026)، وليس نموذجاً اقتصادياً قياسياً (Econometric Model) مُقدَّرة معلماته إحصائياً وقابلاً بالتالي للتعميم مباشرة على اقتصادات ريعية أخرى أو فترات زمنية مختلفة دون إعادة بناء الافتراضات والقيم الأساسية من جديد.

3.2.1سيناريو الأساس(Baseline Scenario)

3.2.2سيناريو الأزمة(Crisis Scenario)

3.2.3سيناريو الطوارئ الأول

3.2.4سيناريو الطوارئ الثاني

3.2.5سيناريو الطوارئ الثالث

3.2.1الواقع الاقتصادي قبل الأزمة (يُستخدم كخط أساس - Baseline) - ما قبل الأزمة

يمثل سيناريو الأساس الحالة المرجعية للاقتصاد العراقي قبل وقوع الصدمة المرتبطة بأزمة مضيق هرمز، ويعكس الوضع الاقتصادي المستقر نسبياً خلال المدة (2024–2025) بالاعتماد على البيانات الفعلية لمؤشرات الاقتصاد الكلي.

جدول (14): مؤشرات سيناريو الأساس (ما قبل الأزمة)

المتغير	القيمة	المصدر
سعر النفط	75دولار/برميل	SOMO (2025)
كمية التصدير	3.45مليون برميل/يوم	SOMO (2025)
الإيرادات النفطية الشهرية	7.76مليار دولار	محسوبة
الإيرادات غير النفطية	0.8مليار دولار	وزارة المالية
إجمالي الإيرادات	8.56مليار دولار	محسوبة
الإنفاق الشهري	8.0مليار دولار	وزارة المالية
الفجوة التمويلية	فائض 0.56 مليار دولار	محسوبة
الاحتياطي النقدي	97.43مليار دولار	البنك المركزي

المصدر :إعداد الباحثة بالاعتماد على: شركة تسويق النفط(SOMO (2025 ، وزارة المالية العراقية (2025)،

يوضح الجدول أن الاقتصاد العراقي قبل الأزمة كان قريباً من حالة التوازن الاسمي (أي التعادل الحسابي البسيط بين إجمالي الإيرادات والنفقات، دون النظر إلى استدامة مصادر هذه الإيرادات أو جودتها الهيكلية)، مع وجود فائض طفيف شهري. لكن هذا الفائض لا يعكس قوة هيكلية، بل يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية التي تشكل المصدر الرئيس للإيرادات العامة، مقابل ضعف واضح في الإيرادات غير النفطية.

3.2.2الواقع الفعلي أثناء الأزمة (Crisis Reality) - بدون تدخل حكومي

يفترض هذا السيناريو توقفاً شبه كامل للصادرات النفطية عبر مضيق هرمز مع استمرار الإنفاق الحكومي دون تعديل.

جدول (15): مؤشرات سيناريو الأزمة

المتغير	القيمة	الأساس المنطقي
سعر النفط	100دولار/برميل	ارتفاع عالمي بسبب الحرب

كمية التصدير	0.3مليون برميل/يوم	التصدير الجزئي عبر سوريا
الإيرادات النفطية الشهرية	0.9مليار دولار	(100 × 0.3 × 30)
الإيرادات غير النفطية	0.4مليار دولار	انخفاض بسبب الركود
إجمالي الإيرادات	1.3مليار دولار	محسوبة
الإنفاق التشغيلي	7.0مليار دولار	استمرار الصرف
الإنفاق الاستثماري	1.0مليار دولار	استمرار الصرف
إجمالي الإنفاق	8.0مليار دولار	دون تغيير
الفجوة التمويلية الشهرية	6.7مليار دولار	محسوبة

المصدر :إعداد الباحثة استناداً إلى تقديرات انخفاض الصادرات بنسبة 70% (أحداث مارس 2026)، وارتفاع أسعار النفط إلى 100 دولار/برميل (سيناريو الحرب)، وحسابات الباحث وفق نموذج المحاكاة.

يُظهر هذا السيناريو انهياراً حاداً في الإيرادات العامة نتيجة توقف الصادرات، مقابل ثبات الإنفاق، ما يؤدي إلى فجوة تمويلية ضخمة تهدد الاستقرار المالي وتضغط مباشرة على الاحتياطي النقدي.

3.2.3سيناريو الطوارئ الأول - (Emergency 1) خفض الإنفاق بنسبة 30%

يفترض هذا السيناريو أن الحكومة تتخذ إجراءات تصحيحية فورية تشمل خفض الإنفاق الجاري بنسبة 30% وتعليق المشاريع الاستثمارية.

جدول (16): سيناريو الطوارئ الأول

المتغير	القيمة	الأساس المنطقي
الإيرادات (كما في سيناريو الأزمة)	1.3مليار دولار	-
خفض الإنفاق التشغيلي	من 7.0 إلى 4.9 مليار دولار	خفض 30%
تعليق الإنفاق الاستثماري	0مليار دولار	تعليق كامل
إجمالي الإنفاق الجديد	4.9مليار دولار	-
الفجوة التمويلية الشهرية	3.6مليار دولار	محسوبة

المصدر :إعداد الباحث استناداً إلى سيناريو الأزمة (القسم 3.2.2)، مع افتراض خفض الإنفاق التشغيلي بنسبة 30% وتعليق الإنفاق الاستثماري بالكامل كإجراءات حكومية تصحيحية

خفض الإنفاق بنسبة 30% يقلل الفجوة التمويلية بشكل واضح، لكنه لا يلغي العجز، ما يعني أن هذا السيناريو يخفف الأزمة لكنه لا يحلها.

3.2.4سيناريو الطوارئ الثاني - (Emergency 2) خفض الإنفاق 40% + اقتراض داخلي

يفترض هذا السيناريو خفضاً أعمق للإنفاق الجاري مع اقتراض داخلي لتغطية الفجوة المتبقية.

جدول (17): سيناريو الطوارئ الثاني

المتغير	القيمة	الأساس المنطقي
الإيرادات (كما في سيناريو الأزمة)	1.3مليار دولار	-
خفض الإنفاق التشغيلي	من 7.0 إلى 4.2 مليار دولار	خفض 40%
الإنفاق الاستثماري	0مليار دولار	تعليق كامل
إجمالي الإنفاق	4.2مليار دولار	-
الفجوة بعد الخفض	2.9مليار دولار	(4.2 - 1.3)
الاقتراض الداخلي الشهري	2.0مليار دولار	من المصارف الحكومية
الفجوة التمويلية المتبقية	0.9مليار دولار	-

المصدر :إعداد الباحثة استناداً إلى سيناريو الأزمة (القسم 3.2.2)، مع افتراض خفض الإنفاق التشغيلي بنسبة 40%، وتعليق الإنفاق الاستثماري، واقتراض داخلي شهري بقيمة 2 مليار دولار لتغطية جزء من الفجوة التمويلية.

يمثل هذا السيناريو الأكثر توازناً، حيث يدمج بين تقليل الإنفاق والاقتراض الداخلي، ما يؤدي إلى تقليص الفجوة التمويلية بشكل كبير ويمنح الاقتصاد قدرة أطول على الاستمرار.

3.2.5سيناريو الطوارئ الثالث - (Emergency 3) خفض الدعم + تعويم جزئي

يفترض هذا السيناريو خفضاً كبيراً للدعم بنسبة 50% (مما يوفر 1.5 مليار دولار شهرياً ويقلل الإنفاق التشغيلي)، مع تعويم جزئي لسعر الصرف الرسمي بنسبة 25% (من 1,300 إلى نحو 1,625 دينار/دولار) لزيادة الإيرادات المحصَّلة بالدينار.

جدول (18): سيناريو الطوارئ الثالث

المتغير	القيمة	الأساس المنطقي
الإيرادات (كما في سيناريو الأزمة)	1.3مليار دولار	-
خفض الدعم	يوفر 1.5 مليار دولار/شهر	خفض 50% من الدعم
الإنفاق التشغيلي بعد خفض الدعم	5.5مليار دولار	(7.0 - 1.5)
الإنفاق الاستثماري	0مليار دولار	تعليق كامل
إجمالي الإنفاق	5.5مليار دولار	-
الفجوة التمويلية الشهرية	4.2مليار دولار	محسوبة
تعويم العملة	يزيد التضخم 50-100%	أثر جانبي سلبي

المصدر :إعداد الباحثة استناداً إلى سيناريو الأزمة (القسم 3.2.2)، مع افتراض خفض الدعم بنسبة 50% (توفير 1.5 مليار دولار/شهر)، وتعليق الإنفاق الاستثماري، وتعويم جزئي لسعر الصرف بنسبة 25% مع ما يترتب عليه من آثار تضخمية.

رغم تقليل الدعم، إلا أن تعويم العملة يؤدي إلى آثار تضخمية كبيرة، ما يجعل هذا السيناريو ضعيفاً من الناحية الاجتماعية رغم بعض التحسن المالي.

جدول (19): ملخص السيناريوهات والفجوات التمويلية

السيناريو	الإيرادات الشهرية (مليار $)	الإنفاق الشهري (مليار $)	الفجوة الشهرية (مليار $)	استنزاف الاحتياطي (شهر)
Baseline	8.56	8.0	فائض 0.56	غير محدود
Crisis(بدون تدخل)	1.3	8.0	6.7	14.5
Emergency 1(خفض 30%)	1.3	4.9	3.6	27.1
Emergency 2(خفض 40% + قرض)	1.3 + 2.0 قرض	4.2	0.9	108.3
Emergency 3(خفض الدعم + تعويم)	1.3	5.5	4.2	23.2

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نموذج محاكاة السيناريوهات، استناداً إلى بيانات وزارة المالية العراقية (2025)، والبنك المركزي العراقي (2025)، وصندوق النقد الدولي (2025)

يوضح هذا الجدول مقارنة شاملة بين السيناريوهات الاقتصادية المختلفة التي تم اعتمادها في نموذج المحاكاة، من حيث الإيرادات الشهرية والإنفاق والفجوة التمويلية، إضافة إلى مدة استنزاف الاحتياطي النقدي. ويُظهر الجدول حجم التباين الكبير في الأداء الكلي للاقتصاد العراقي تحت ظروف الصدمة، مقارنة بسيناريو الأساس الذي يعكس الوضع الطبيعي قبل الأزمة.

حيث يتبين أن سيناريو الأزمة (بدون تدخل) يؤدي إلى فجوة تمويلية مرتفعة تبلغ 6.7 مليار دولار شهرياً، مع استنزاف الاحتياطي خلال 14.5 شهراً فقط، ما يعكس هشاشة الوضع المالي في حال استمرار الإنفاق دون إصلاحات. في المقابل، يُظهر سيناريو الطوارئ الثاني (خفض 40% مع اقتراض داخلي) أفضل أداء استدامي، إذ تنخفض الفجوة إلى 0.9 مليار دولار فقط، وتمتد مدة استنزاف الاحتياطي إلى 108 أشهر، وهو ما يمنح الاقتصاد قدرة أعلى على الصمود.

3.3معايير تقييم السيناريوهات

تم تقييم السيناريوهات المعتمدة في النموذج وفق مجموعة من المعايير الكمية والنوعية التي تعكس الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار الكلي، وذلك بهدف تحديد السيناريو الأكثر كفاءة واستدامة في مواجهة الصدمة الاقتصادية.

جدول (20): معايير تقييم السيناريوهات في نموذج التحليل

المعيار	طريقة القياس	الوزن النسبي
المدة الزمنية للاحتياطي	عدد الأشهر حتى استنزاف 50% من الاحتياطي	25%
التأثير على النمو الاقتصادي	النسبة المئوية المقدرة لانكماش الناتج المحلي	20%
التأثير على التضخم	النسبة المئوية المقدرة لارتفاع الأسعار	15%
التأثير على البطالة	الزيادة المقدرة في معدل البطالة	15%
التأثير على الفئات الهشة	تحليل نوعي (درجة من 1 إلى 5)	15%
الجدوى السياسية	تقييم نوعي (من 1 إلى 5)	10%

المصدر:إعداد الباحثة بالاعتماد على نموذج محاكاة السيناريوهات وتحليل الأدبيات الاقتصادية.

يوضح الجدول أن معيار الاستدامة الزمنية (الاحتياطي) هو الأكثر تأثيراً في التقييم، يليه النمو الاقتصادي، ثم مؤشرات التضخم والبطالة. كما أُدرج البعد الاجتماعي والسياسي لضمان عدم اقتصار التحليل على الجانب المالي فقط.

3.3.1تحليل التأثيرات النوعية المتوقعة لكل سيناريو

أولاً: سيناريو الأزمة (بدون تدخل)

- تأثير على الفئات الهشة :(5/5) حاد جداً - توقف الرواتب، انهيار الدعم، ارتفاع حاد في معدلات الفقر.
- الجدوى السياسية :(1/5) منخفضة جداً - يصعب أن تستمر أي حكومة دون اتخاذ إجراءات.

ثانياً: سيناريو الطوارئ الأول (خفض 30%)

- تأثير على الفئات الهشة :(4/5) شديد - تخفيض الرواتب 30%، توقف المشاريع.
- الجدوى السياسية :(2/5) منخفضة - يُتوقع معها احتجاجات واسعة.

ثالثاً: سيناريو الطوارئ الثاني (خفض 40% + قرض)

- تأثير على الفئات الهشة :(3/5) متوسط - تخفيض الرواتب 40% لكن الاقتراض يخفف العجز.
- الجدوى السياسية :(3/5) صعب لكن ممكن - يحتاج إلى توافق سياسي.

رابعاً: سيناريو الطوارئ الثالث (خفض الدعم + تعويم)

- تأثير على الفئات الهشة :(5/5) حاد جداً - ارتفاع الأسعار 50-100% بسبب التعويم وخفض الدعم.
- الجدوى السياسية :(1/5) منخفضة جداً - يصعب تطبيقه في ظل الظروف الحالية.

3.3.2التقييم الكمي للسيناريوهات

لتحويل القيم الكمية والنوعية إلى درجات موحدة قابلة للمقارنة (جدول 21)، اعتُمدت صيغة تطبيع خطي (Min-Max Normalization) لكل معيار على حدة: بالنسبة للمعايير التي يُفضَّل فيها الارتفاع (مدة الاحتياطي)، تُحسب الدرجة = (قيمة السيناريو - أسوأ قيمة) ÷ (أفضل قيمة - أسوأ قيمة) × 100، بينما تُعكس المعادلة للمعايير التي يُفضَّل فيها الانخفاض (انكماش الناتج، التضخم، البطالة). أما معيارا "التأثير على الفئات الهشة" و"الجدوى السياسية" فقُيِّما نوعياً بمقياس من 1 إلى 5 استناداً إلى وصف الآثار الاجتماعية والسياسية لكل سيناريو (القسم 3.3.1)، ثم حُوِّلا إلى نسبة مئوية من الدرجة القصوى (5). الدرجة الإجمالية لكل سيناريو هي المتوسط المرجح لهذه الدرجات باستخدام الأوزان الموضحة في جدول (20). وتبقى هذه الأوزان والتقييمات النوعية خاضعة للحكم التقديري للباحثة، وهو ما يشكل أحد حدود المنهج المتّبع.

جدول (21): التقييم المرجح للسيناريوهات

السيناريو	المدة الزمنية (25%)	النمو (20%)	التضخم (15%)	البطالة (15%)	الفئات الهشة (15%)	الجدوى (10%)	المجموع
Crisis	0	0	0	0	0	0	0
Emergency 1	60	50	60	50	20	20	45.5
Emergency 2	100	70	70	60	40	60	70.5
Emergency 3	50	40	20	40	0	10	31.5

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى نتائج نموذج المحاكاة.

ملاحظة :الأرقام تمثل نسبة مئوية من الدرجة المثالية (100%) لكل معيار

يتفوق سيناريو الطوارئ الثاني (خفض 40% + اقتراض داخلي) بشكل واضح على باقي السيناريوهات، حيث حصل على أعلى درجة مرجحة (70.5%)، يليه سيناريو الطوارئ الأول (45.5%)، ثم سيناريو الطوارئ الثالث (31.5%). سيناريو الأزمة بدون تدخل حصل على صفر لأنه غير قابل للتطبيق.

المبحث الرابع: تحليل السيناريوهات والنتائج

4.1تحليل سيناريو الأساس(Baseline)

يمثل سيناريو الأساس الوضع الطبيعي للاقتصاد العراقي قبل أزمة مضيق هرمز في مارس 2026. في هذا السيناريو، كان الاقتصاد يعاني أصلاً من تحديات هيكلية قبل أن تضربه الصدمة.

جدول (22): مؤشرات سيناريو الأساس

المؤشر	القيمة	المصدر
سعر النفط	75دولار/برميل	SOMO (2025)
الصادرات اليومية	3.45مليون برميل	SOMO (2025)
الإيرادات الشهرية	8.56مليار دولار	محسوبة
الإنفاق الشهري	8.0مليار دولار	وزارة المالية
الفائض الشهري	0.56مليار دولار	محسوبة
الاحتياطي النقدي	97.43مليار دولار	البنك المركزي (2025)

المصدر:إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة المالية العراقية (2025)، وشركة تسويق النفط العراقية(SOMO, 2025) ، والبنك المركزي العراقي (2025).

كان الاقتصاد العراقي قبل الأزمة يعاني من عجز هيكلي، حيث بلغ عجز الموازنة خلال الأشهر الـ11 الأولى من 2025 حوالي 13 تريليون دينار. ورغم وجود فائض شهري طفيف في هذا السيناريو الافتراضي، إلا أن الهيكل العام للاقتصاد كان هشاً بسبب الاعتماد المفرط على النفط (أقل من 12% إيرادات غير نفطية) وجمود الإنفاق (73% من الإيرادات تذهب للرواتب والمعاشات والدعم).
يعكس هذا السيناريو وضعاً مالياً مستقراً نسبياً، لكنه استقرار ظاهري أكثر منه هيكلي. فرغم وجود فائض شهري بسيط، إلا أن الاقتصاد يبقى هشاً بسبب:

- الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات .
- محدودية الإيرادات غير النفطية .
- ارتفاع نسبة الإنفاق الجاري (رواتب ودعم) .

النتيجة: الاقتصاد مستقر قصير الأجل لكنه غير قابل للصمود أمام الصدمات.

4.2تحليل سيناريو الأزمة (بدون تدخل حكومي)

تجدر الإشارة إلى أن هذا السيناريو يمثل حالة قصوى افتراضية (بدون تدخل ولا تعافٍ) تُستخدم كخط أساس أسوأ للمقارنة؛ إذ تشير بيانات لاحقة إلى أن الإنتاج العراقي بدأ يتعافى تدريجياً بعد آذار 2026 (نحو 1.5 مليون برميل يومياً بحلول نيسان-أيار 2026 وفق مصادر دولية)، مع استئناف جزئي للتصدير من البصرة واعتماد مسارات بديلة عبر سوريا والأردن وتركيا، وهو ما لم يُدرَج ضمن افتراضات هذا السيناريو تحديداً كونه يمثل الحد الأقصى النظري للصدمة دون أي استجابة. يفترض هذا السيناريو استمرار توقف الصادرات النفطية بسبب إغلاق مضيق هرمز، مع استمرار الحكومة في الإنفاق بنفس المستوى دون أي إجراءات تصحيحية.

جدول (23): الفجوة التمويلية واستنزاف الاحتياطي في سيناريو الأزمة

الشهر	الإيرادات (مليار $)	الإنفاق (مليار $)	الفجوة (مليار $)	الاحتياطي التراكمي (مليار $)
(مارس 2026)	1.3	8.0	6.7	97.43
1	1.3	8.0	6.7	90.73
2	1.3	8.0	6.7	84.03

3	1.3	8.0	6.7	77.33
4	1.3	8.0	6.7	70.63
5	1.3	8.0	6.7	63.93
6	1.3	8.0	6.7	57.23
7	1.3	8.0	6.7	50.53
8	1.3	8.0	6.7	43.83
9	1.3	8.0	6.7	37.13
10	1.3	8.0	6.7	30.43
11	1.3	8.0	6.7	23.73
12	1.3	8.0	6.7	17.03
13	1.3	8.0	6.7	10.33
14	1.3	8.0	6.7	3.63
15	1.3	8.0	6.7	(3.07-ا) انهيار

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نموذج المحاكاة استناداً إلى بيانات البنك المركزي ووزارة المالية.(2025)

1. الفجوة التمويلية الشهرية :تبلغ 6.7 مليار دولار، أي ما يعادل حوالي 8.7 تريليون دينار شهرياً.
2. المدة الزمنية للاحتياطي :سينخفض الاحتياطي إلى النصف خلال 7-8 أشهر، ويستنزف بالكامل خلال 14-15 شهراً.
3. تأكيد الفرضية :H2 الاحتياطي الحالي لا يكفي لأكثر من 14-15 شهراً دون تدخل.

يوضح الجدول تطور العجز الشهري وانخفاض الاحتياطي النقدي في حال توقف الصادرات النفطية دون أي إجراءات حكومية.

الآثار المتوقعة لاستمرار هذا السيناريو:

- انهيار سعر الصرف :بعد استنزاف الاحتياطي، سينهار سعر الصرف بشكل كامل.
- تضخم جامح :تقديرات تشير إلى تضخم قد يتجاوز 200-300 %
- عجز عن الاستيراد :لن تتمكن الحكومة من استيراد السلع الأساسية.
- توقف الرواتب :سيتوقف دفع الرواتب والمعاشات بعد 14-15 شهراً.[,

4.3تحليل سيناريو الطوارئ الأول (خفض الإنفاق 30%)

يفترض هذا السيناريو أن الحكومة تتخذ إجراءات تصحيحية فورية تشمل خفض الإنفاق الجاري بنسبة 30% وتعليق المشاريع الاستثمارية.

جدول (24): الفجوة التمويلية واستنزاف الاحتياطي في سيناريو الطوارئ الأول

الشهر	الإيرادات (مليار $)	الإنفاق (مليار $)	الفجوة (مليار $)	الاحتياطي التراكمي (مليار $)
0	1.3	4.9	3.6	97.43
3	1.3	4.9	3.6	86.63
6	1.3	4.9	3.6	75.83
9	1.3	4.9	3.6	65.03
12	1.3	4.9	3.6	54.23
15	1.3	4.9	3.6	43.43
18	1.3	4.9	3.6	32.63
21	1.3	4.9	3.6	21.83
24	1.3	4.9	3.6	11.03
27	1.3	4.9	3.6	0.23

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى نتائج نموذج محاكاة السيناريوهات.

تحليل النتائج:

1. الفجوة التمويلية الشهرية :تنخفض إلى 3.6 مليار دولار (بانخفاض 46% عن سيناريو الأزمة).
2. المدة الزمنية للاحتياطي :تمتد إلى 27 شهراً (سنتان و3 أشهر).
3. تأكيد الفرضية :H3 هذا السيناريو أفضل من عدم التدخل لكنه ليس الأفضل.

الآثار المتوقعة:

- انكماش الناتج المحلي :يقدر بـ 15-20% بسبب خفض الإنفاق.
- زيادة البطالة :قد ترتفع إلى 20-25%
- تأثير اجتماعي شديد :تخفيض الرواتب بنسبة 30% سيؤثر على ملايين العائلات.

4.4تحليل سيناريو الطوارئ الثاني (خفض الإنفاق 40% + اقتراض داخلي)

يفترض هذا السيناريو خفضاً أعمق للإنفاق الجاري (40%) مع اقتراض داخلي لتغطية الفجوة المتبقية.

جدول (25): الفجوة التمويلية واستنزاف الاحتياطي في سيناريو الطوارئ الثاني

الشهر	الإيرادات ($ مليار)	الاقتراض ($ مليار)	الإنفاق ($ مليار)	الفجوة ($ مليار)	الاحتياطي التراكمي ($ مليار)
0	1.3	2.0	4.2	0.9	97.43
6	1.3	2.0	4.2	0.9	92.03
12	1.3	2.0	4.2	0.9	86.63
24	1.3	2.0	4.2	0.9	75.83
36	1.3	2.0	4.2	0.9	65.03
48	1.3	2.0	4.2	0.9	54.23
60	1.3	2.0	4.2	0.9	43.43
72	1.3	2.0	4.2	0.9	32.63
84	1.3	2.0	4.2	0.9	21.83
96	1.3	2.0	4.2	0.9	11.03
108	1.3	2.0	4.2	0.9	0.23

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى نتائج نموذج محاكاة السيناريوهات.

تحليل النتائج:

1. الفجوة التمويلية الشهرية :تنخفض إلى 0.9 مليار دولار فقط (بانخفاض 87% عن سيناريو الأزمة).
2. المدة الزمنية للاحتياطي :تمتد إلى 108 أشهر (9 سنوات كاملة).
3. تأكيد الفرضية :H3 هذا السيناريو هو الأفضل من حيث الاستدامة المالية.

الآثار المتوقعة:

- انكماش الناتج المحلي :يقدر بـ 10-15% (أقل من السيناريو الأول).
- زيادة البطالة :قد ترتفع إلى 18-22%
- الدين العام :سيزيد بسبب الاقتراض (قد يصل إلى 80-90% من الناتج المحلي).
- تأثير اجتماعي كبير :تخفيض الرواتب بنسبة 40% مع استمرار الاقتراض.

4.5تحليل سيناريو الطوارئ الثالث (خفض الدعم + تعويم جزئي)

يفترض هذا السيناريو خفضاً كبيراً للدعم (50%) مع تعويم جزئي للعملة لزيادة الإيرادات بالدينار.

جدول (26): الفجوة التمويلية واستنزاف الاحتياطي في سيناريو الطوارئ الثالث

الشهر	الإيرادات (مليار $)	الإنفاق (مليار $)	الفجوة (مليار $)	الاحتياطي التراكمي (مليار $)
0	1.3	5.5	4.2	97.43
3	1.3	5.5	4.2	84.83
6	1.3	5.5	4.2	72.23
9	1.3	5.5	4.2	59.63
12	1.3	5.5	4.2	47.03
15	1.3	5.5	4.2	34.43
18	1.3	5.5	4.2	21.83
21	1.3	5.5	4.2	9.23
23	1.3	5.5	4.2	0.83

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى نتائج نموذج محاكاة السيناريوهات.

تحليل النتائج:

1. الفجوة التمويلية الشهرية 4.2 :مليار دولار.
2. المدة الزمنية للاحتياطي 23 :شهراً فقط (أقل من سيناريو الطوارئ الأول).
3. تأكيد الفرضية H3: هذا السيناريو أقل كفاءة من سيناريو Emergency 2

الآثار المتوقعة:

- تضخم مرتفع جداً :قد يتجاوز 100% بسبب التعويم وخفض الدعم معاً.
- انكماش الناتج المحلي :يقدر بـ 15-20%
- تأثير حاد جداً على الفئات الهشة :ارتفاع الأسعار بنسبة 50-100% مع انخفاض الدعم.

4.6المقارنة النهائية بين السيناريوهات

جدول (27): المقارنة الشاملة للسيناريوهات

معيار المقارنة	Baseline	Crisis	E1	E2	E3
الفجوة الشهرية (مليار $)	فائض	6.7	3.6	0.9	4.2
مدة الاحتياطي (شهر)	غير محدود	14.5	27	108	23

انكماش الناتج المحلي(%)	0	25-30	15-20	10-15	15-20
ارتفاع التضخم(%)	0	200-300	30-50	20-30	100+
ارتفاع البطالة(%)	0	25-30	20-25	18-22	20-25
التأثير على الفئات الهشة(1-5)	1	5	4	3	5
الجدوى السياسية (1-5)	5	1	2	3	1
الدرجة المرجحة (%)	100	0	45.5	70.5	31.5

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى نتائج نموذج المحاكاة والتحليل المقارن.

تحليل المقارنة:

يتفوق سيناريو الطوارئ الثاني (خفض الإنفاق 40% + اقتراض داخلي) بشكل واضح على جميع السيناريوهات الأخرى، حيث يحقق:

- أطول مدة للاحتياطي (108 أشهر).
- أقل انكماش في الناتج المحلي(10-15%) .
- أقل ارتفاع في التضخم(20-30%)
- أقل زيادة في البطالة(18-22%)
- تأثير متوسط على الفئات الهشة(3/5)
- جدوى سياسية مقبولة .(3/5)

التحليل العام:

أفضل سيناريو: Emergency 2

أسوأ سيناريو: Crisis بدون تدخل

أكثر سيناريو اجتماعي خطير: التعويم

النتيجة المركزية:

الاستدامة المالية تتحقق فقط عبر مزيج من التقشف + التمويل الداخلي.

4.7تحليل الحساسية

لتقييم مدى حساسية النتائج للتغيرات في المتغيرات الرئيسة، تم إجراء تحليل الحساسية لسيناريو الطوارئ الثاني.

جدول (28) : تحليل الحساسية لسيناريو الطوارئ الثاني

المتغير	التغير	الفجوة الشهرية الجديدة (مليار $)	التغير في الفجوة	المدة الجديدة للاحتياطي (شهر)
سعر النفط	+25% (125$)	0.75	▼ 17%	130
سعر النفط	-25% (75$)	1.05	▲ 17%	93
كمية التصدير	+50% (0.45 مليون)	0.6	▼ 33%	162
كمية التصدير	-50% (0.15 مليون)	1.2	▲ 33%	81
الاقتراض	3) +50%مليار$)	(0.1-فائض)	-	غير محدود
الاقتراض	1) -50%مليار$)	1.9	▲ 111%	51

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام نموذج تحليل الحساسية المبني على سيناريو الطوارئ الثاني.

تحليل حساسية الجدول:(28)

- سعر النفط :تغير سعر النفط بنسبة 25% يغير الفجوة بنسبة 17% فقط، لأن الإيرادات النفطية محدودة أصلاً بسبب توقف التصدير.
- كمية التصدير :لها تأثير أكبر من سعر النفط؛ زيادة التصدير بنسبة 50% تخفض الفجوة بنسبة 33%
- الاقتراض :المتغير الأكثر حساسية؛ زيادة الاقتراض إلى 3 مليارات دولار تحول العجز إلى فائض، بينما خفضه إلى 1 مليار يضاعف الفجوة.

يتضح أن الاقتصاد العراقي أكثر حساسية للتمويل الداخلي منه للأسواق العالمية.

4.8اختبار الفرضيات

جدول (29): نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية	نص الفرضية	نتيجة الاختبار

H1	الفجوة التمويلية الشهرية تتراوح بين 6- 8 مليارات دولار	✓ مقبولة (6.7 مليار دولار في سيناريو الأزمة)
H2	الاحتياطي لا يكفي لأكثر من 12-15 شهراً دون تدخل	✓ مقبولة (14.5 شهراً في سيناريو الأزمة)
H3	سيناريو "خفض الإنفاق 40% + الاقتراض الداخلي" هو الأقل ضرراً مقارنة بتعويم العملة أو خفض الدعم بالكامل	✓ مقبولة (حصل سيناريو الطوارئ الثاني على أعلى درجة مرجحة 70.5% مقارنة بـ45.5% للسيناريو الأول و31.5% للثالث، جدول 21)
H4	علاقة طردية بين سرعة الاستجابة السياسية (إعلان موازنة طوارئ خلال 30 يوماً) وتجنب الركود العميق	✓ مقبولة استدلالياً: سيناريو الطوارئ الأول (تأخر الاستجابة، خفض 30% فقط) يمدد الاحتياطي 27 شهراً فقط ويرفع البطالة إلى 20-25%، بينما سيناريو الطوارئ الثاني (استجابة أعمق وأسرع) يمدد الاحتياطي 108 شهراً ويحصر البطالة عند 18-22%؛ الاختبار قائم على مقارنة السيناريوهات لا على بيانات زمنية فعلية لسرعة القرار، وهي نقطة تستدعي مزيداً من التحقق مستقبلاً

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى نتائج التحليل الكمي للسيناريوهات.

النتائج:

- H1: مقبولة (الفجوة 6.7 مليار)
- H2: مقبولة (14.5 شهر استنزاف)
- H3: مقبولة جزئياً لصالح سيناريو الطوارئ الثاني

الملحق: تحليل تكميلي — نموذج مبسط بديل قائم على سيناريوهات سعر النفط (2020-2026)

يعرض هذا الملحق تحليلاً تكميلياً مبنياً على مقاربة أبسط (ربط سعر النفط مباشرة بالنمو والتضخم والعجز دون المرور بحساب الفجوة الشهرية والاحتياطي)، ويُقدَّم كإطار مقارنة إضافي وليس كتكرار لنموذج المحاكاة التفصيلي الوارد في المبحثين الثالث والرابع أعلاه.

ملحق 1-تطور المؤشرات الاقتصادية في العراق(2020–2025)

جدول (30): مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق

السنة	سعر النفط (دولار/برميل)	الإيرادات النفطية (مليار $)	الناتج المحلي (مليار $)	العجز/الفائض (%من GDP)	التضخم (%)
2020	42	42	167	-5.8	0.6
2021	70	75	207	+2.5	6.0

5.0	+8.0	264	115	100	2022
4.5	+3.2	255	95	82	2023
4.0	+1.5	250	90	78	2024
4.2	+1.0	248	88	75	2025*

***تقديرات**

المصادر(2025) World Bank :، (2024) IMF، OPEC Reports

أولاً: العلاقة بين النفط والإيرادات

توضح البيانات وجود علاقة مباشرة بين سعر النفط والإيرادات النفطية، إذ يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة واضحة في الإيرادات، كما في عام 2022 عندما ارتفع سعر النفط إلى 100 دولار وارتفعت الإيرادات إلى 115 مليار دولار، مقابل انخفاضها في 2020 عند تراجع الأسعار. وهذا يؤكد أن الاقتصاد العراقي مرتبط بشكل شبه كامل بحركة سعر النفط.

ثانيًا: العجز والفائض المالي

يتبين أن المالية العامة في العراق ذات طابع دوري(Pro-cyclical) ، حيث سجل الاقتصاد عجزاً في 2020 بلغ (-5.8%) نتيجة انهيار أسعار النفط، ثم تحول إلى فائض في 2022 بلغ (+8%) بفعل الطفرة النفطية، مما يعكس هشاشة الاستقرار المالي واعتماده على تقلبات السوق النفطية

ثالثًا: الناتج المحلي الإجمالي

رغم ارتفاع الناتج المحلي في سنوات الطفرة النفطية، حيث ان الناتج المحلي ارتفع مع النفط (2022) ثم بدأ بالتراجع (2023–2025) إلا أن هذا النمو لا يعكس توسعاً حقيقياً في القطاعات الإنتاجية، بل هو نمو مدفوع بالعائدات النفطية، ما يؤكد ضعف التنويع الاقتصادي.

رابعًا: التضخم

يبقى معدل التضخم ضمن مستويات معتدلة نسبياً خلال الفترة، لكنه مرشح للارتفاع في حال حدوث صدمات مزدوجة مرتبطة بأسعار النفط أو اضطرابات جيوسياسية.

ملحق 2-نموذج التحليل (منطقي مبسط)

بدل التعقيد القياسي، تم اعتماد العلاقات التالية:

- الإيرادات النفطية = سعر النفط × حجم الصادرات
- العجز = الإنفاق – الإيرادات
- التضخم = دالة في سعر الصرف + الاستيراد.

ملحق 3-تحليل الصدمات

ملحق 3.1-صدمة النفط

السيناريو:

عند انخفاض سعر النفط من 75 إلى 50 دولاراً، تظهر التأثيرات التالية:

- انخفاض الإيرادات بحوالي 30 %
- ارتفاع العجز المالي بشكل حاد .
- تراجع النمو الاقتصادي .
- تقليص الإنفاق الحكومي .

الاستنتاج :الاقتصاد العراقي شديد الحساسية لتقلبات أسعار النفط لغياب مصادر دخل بديلة.

السبب:

العراق لا يمتلك مصادر بديلة للإيرادات.

ملحق 3.2-صدمة مضيق هرمز

يمر عبر مضيق هرمز نحو 20% من النفط العالمي، وهو المنفذ الرئيس لصادرات العراق

السيناريو :عند حدوث تعطّل جزئي للصادرات بنسبة 40 :%تكون النتائج كالتالي:

- انخفاض الصادرات النفطية .
- تراجع الاحتياطي الأجنبي .
- ارتفاع سعر الصرف (ضعف الدينار) .
- زيادة الضغوط التضخمية.

ملحق-3.3 الصدمة المزدوجة (النفط + هرمز) الاخطر

السيناريو :في حال اجتماع انخفاض أسعار النفط مع تعطّل جزئي أو كلي في مضيق هرمز، تكون النتائج أكثر حدة:

- انهيار حاد في الإيرادات العامة.
- عجز مالي كبير.
- ضغط شديد على العملة المحلية.
- ارتفاع التضخم بشكل ملحوظ.

4. ملحق-4 بناء سيناريوهات 2026

جدول (31): سيناريوهات الاقتصاد العراقي 2026

السيناريو	سعر النفط	وضع هرمز	النمو(%)	التضخم (%)	العجز % من GDP)
متفائل	85$	مستقر	4.5	4	+2
متوسط	65$	اضطراب جزئي	2.5	6	-3
متشائم	50$	تعطّل كبير	-1.5	10+	-8

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي (2024)، والبنك الدولي (2025)، ونموذج المحاكاة.

السيناريو المتفائل

يُفترض فيه استقرار سياسي وأسعار نفط مرتفعة، ما يؤدي إلى استمرار الفوائض المالية، لكنه يظل هشاً لاعتماده على العوامل الخارجية.

السيناريو المتوسط

يمثل السيناريو الأكثر واقعية، حيث تظهر ضغوط مالية متزايدة تتطلب تدخلات حكومية لإدارة الأزمة.

السيناريو المتشائم

يعد السيناريو الأكثر حدة، إذ يجمع بين الركود الاقتصادي وارتفاع التضخم واتساع العجز، ما يؤدي إلى حالة عدم استقرار اقتصادي شامل.

ملحق 5-النتائج:بناءً على تحليل البيانات للمدة (2020–2025) ومحاكاة السيناريوهات لعام 2026، يمكن استخلاص النتائج التالية:

ملحق 5.1-هشاشة الهيكل الاقتصادي

أثبتت النتائج أن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على النفط، إذ تتجاوز مساهمته 90% من الإيرادات، مقابل ضعف واضح في القطاعات غير النفطية، مما يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية .هذا يعني: أي صدمة خارجية تتحول مباشرة إلى أزمة داخلية.

ملحق 5.2-العلاقة بين النفط والاستقرار الاقتصادي

تؤكد النتائج أن الاستقرار المالي في العراق مرتبط مباشرة بأسعار النفط، حيث تتحول الطفرة النفطية إلى فوائض، بينما يؤدي الانخفاض إلى عجز مالي سريع .وهذا يعني : أن الاستقرار الاقتصادي في العراق مرتبط بشكل مباشر بأسعار النفط.

ملحق 5.3-أثر الصدمة الجيوسياسية (مضيق هرمز)

أظهرت النتائج أن: الاضطرابات في مضيق هرمز ادت الى :

- تراجع الاحتياطيات الأجنبية .
- ضغط على سعر الصرف .
- ارتفاع معدلات التضخم .

وهو أثر يفوق صدمة الأسعار وحدها.

ملحق 5.4-الصدمة المزدوجة (السيناريو الحرج)

عند اجتماع انخفاض أسعار النفط $50 مع تعطّل مضيق هرمز، يدخل الاقتصاد في حالة انكماش اقتصادي(Growth < 0) وتضخم مرتفع (8%-منGDP)وعجز مالي حاد(8%-منGDP) ، ما يعكس حالة عدم استقرار كلي.

ملحق 5.5-محدودية السياسة الاقتصادية

تُظهر النتائج أن:

- السياسة المالية مقيدة بالإيرادات النفطية .
- السياسة النقدية محدودة بسبب الاعتماد على الاستيراد وحساسية سعر الصرف.

يخلص البحث إلى أن الاقتصاد العراقي يواجه تحدياً هيكلياً يتمثل في اعتماده المفرط على النفط، مما يجعله عرضة لصدمات خارجية مزدوجة، سواء كانت سعرية أو جيوسياسية.

وقد أظهرت سيناريوهات عام 2026 أن:

- الاستقرار الاقتصادي ممكن في حالة تحسن أسعار النفط.
- لكنه هش وغير مستدام .
- بينما يؤدي السيناريو المتشائم إلى أزمة اقتصادية حقيقية .

وعليه، فإن تحقيق الاستقرار الكلي في العراق لا يتطلب فقط إدارة الصدمات، بل: إعادة هيكلة الاقتصاد نحو التنويع والاستدامة.

الاستنتاجات:

بناءً على تحليل البيانات ومحاكاة السيناريوهات، يمكن استخلاص النتائج التالية:

1. تؤكد نتائج المحاكاة أن ضخامة الفجوة التمويلية الشهرية (6.7 مليار دولار) وسرعة استنزاف الاحتياطي (14-15 شهراً فقط) في سيناريو الأزمة ترجعان أساساً إلى الهشاشة الهيكلية للاقتصاد العراقي، وتحديداً اعتماده على الإيرادات النفطية بأكثر من 90%؛ فلو كان مزيج الإيرادات أكثر تنوعاً لكانت الفجوة الناجمة عن الصدمة نفسها أصغر بكثير، وهو ما يوضح أن

حجم الأثر لا يتحدد بالصدمة الخارجية وحدها بل بمدى مرونة البنية الإيرادية لاستيعابها.

2. كما بيّنت النتائج أن سيناريو الأزمة (بدون تدخل) يؤدي إلى فجوة تمويلية شهرية مرتفعة واستنزاف سريع للاحتياطي النقدي خلال مدة قصيرة، مما يهدد الاستقرار المالي والنقدي. في المقابل، أظهرت سيناريوهات الطوارئ أن التدخل الحكومي يمكن أن يخفف من حدة الأزمة، إلا أن فعالية هذه التدخلات تختلف باختلاف السياسات المتبعة.
3. وقد برز سيناريو الطوارئ الثاني (خفض الإنفاق بنسبة 40% مع الاقتراض الداخلي) كأفضل سيناريو من حيث تحقيق الاستدامة المالية، حيث ساهم في تقليل الفجوة التمويلية وإطالة عمر الاحتياطي النقدي، مع تقليل الآثار السلبية مقارنة بالسيناريوهات الأخرى.
4. في المقابل، أظهر سيناريو خفض الدعم وتعويم العملة آثاراً تضخمية حادة، مما يجعله أقل ملاءمة من الناحية الاجتماعية رغم بعض التحسن المالي النسبي.
5. وبناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن الاستقرار الاقتصادي في العراق لا يمكن تحقيقه من خلال إدارة الصدمات فقط، بل يتطلب إصلاحات هيكلية عميقة تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط وتعزيز مرونة الاقتصاد الكلي في مواجهة الأزمات.

التوصيات

استنادًا إلى نتائج التحليل ومحاكاة السيناريوهات، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. إعادة هيكلة الإنفاق العام وتعزيز المرونة المالية:

ينبغي للحكومة اعتماد آلية مالية للطوارئ تسمح بإعادة ترتيب أولويات الإنفاق عند حدوث الصدمات الخارجية، مع الحفاظ على الرواتب والخدمات الأساسية وتأجيل النفقات والمشاريع الأقل أولوية. ويساعد ذلك في الحد من الفجوة التمويلية وتقليل سرعة استنزاف الاحتياطيات النقدية.

2. تعزيز كفاءة إدارة الاحتياطيات والاقتراض الداخلي:

توصي الدراسة بإدارة الاحتياطيات الأجنبية بصورة تدريجية ومدروسة، مع اعتماد الاقتراض الداخلي المنظم كأداة مؤقتة لتمويل العجز خلال الأزمات. ويُعد هذا المزيج

أكثر ملاءمة للحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي وتجنب الاستنزاف السريع للاحتياطيات.

3. تنويع مصادر الإيرادات وتقليل الاعتماد على النفط:

ينبغي الإسراع في تطوير الإيرادات غير النفطية من خلال إصلاح النظام الضريبي وتحسين كفاءة التحصيل والجباية، بالتزامن مع دعم القطاعات الإنتاجية، ولا سيما الزراعة والصناعة والخدمات. ومن شأن ذلك تقليل هشاشة المالية العامة أمام تقلبات أسعار النفط والصدمات الخارجية.

4. تقليل مخاطر الاعتماد على مضيق هرمز وتعزيز البدائل الاقتصادية:

توصي الدراسة بتطوير منافذ ومسارات تصدير بديلة وتعزيز البنية التحتية للنقل والطاقة، إلى جانب دعم تنويع النشاط الاقتصادي. ويسهم ذلك في تقليل تعرض الاقتصاد العراقي للاضطرابات الجيوسياسية التي قد تؤثر في صادرات النفط والتجارة الخارجية.

5. إنشاء إطار متكامل للاستقرار والاستجابة للصدمات:

ينبغي العمل على إنشاء صندوق للاستقرار المالي يعتمد على جزء من الفوائض النفطية، إلى جانب تطوير نظام إنذار مبكر لمراقبة أسعار النفط والاحتياطيات وسعر الصرف والمخاطر الجيوسياسية. ويساعد هذا الإطار على الانتقال من الاستجابة المتأخرة للأزمات إلى إدارة استباقية للصدمات وتعزيز مرونة الاقتصاد الكلي العراقي.

References

Central Bank of Iraq. (2023–2026). *Statistical Bulletins*. Baghdad: Central Bank of Iraq.

Central Statistical Organization. (2025). *Macroeconomic Indicators in Iraq*. Baghdad.

Ministry of Finance of Iraq. (2025–2026). *Public Revenues and Expenditures Data*. Baghdad: Ministry of Finance.

State Organization for Marketing of Oil (SOMO). (2025–2026). *Statistical Reports on Oil Exports*. Baghdad.

Kzar Hassan, B. (2024). *Ramifications of the Fiscal Crisis of 2020 on the Iraqi Economy*. Eximia Journal, 13, 487–496. ISSN: 2784-0735.

Baumeister, C., Peersman, G., & Van Robays, I. (2010). *The Economic Consequences of Oil Shocks: Differences Across Countries and Time*. In R. Fry, C. Jones, & C. Kent (Eds.), *Inflation in an Era of Relative Price Shocks* (pp. 91–128). Sydney: Reserve Bank of Australia.

Beblawi, H. (1987). *The Rentier State in the Arab World*. Arab Studies Quarterly.

Breakwave Advisors. (2025). *Global Oil Market Analysis*.

Coface. (2025). *Iraq Economic Risk Report*.

Hamilton, J. D. (1983). *Oil and the Macroeconomy Since World War II*. Journal of Political Economy.

International Monetary Fund (IMF). (2024). *Iraq Article IV Consultation Report*. Washington, DC.

International Monetary Fund (IMF). (2025). *Iraq Article IV Consultation Report*. Washington, DC.

Iraq Horizons. (2026). *Budget and Fiscal Developments in Iraq*.

Mahdavy, H. (1970). *The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States*.

Mankiw, N. G. (2019). *Macroeconomics* (10th ed.).

Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC). (2025). *Annual Statistical Bulletin*. Vienna.

Rose, A. (2007). *Economic Resilience to Natural and Man-Made Disasters*. Natural Hazards Review.

Trading Economics. (2025). *Iraq Economic Data*.

World Bank. (2024). *Iraq Economic Monitor*. Washington, DC.

World Bank. (2025). *Iraq Economic Monitor*. Wa